العقم والسرطان واضطرابات الجهاز العصبي وضعف المناعة .. ابرز مخاطرها

المواد البلاستيكية .. أضرار صحية وبيئية يتجاهلها الكثير من المستهلكين

أكياس التسوّق تقضي على ملايين من الطيور البحرية والأسماك في العالم

الثورة / تقرير / عبد الملك الشرعبي

لا يدرك الكثير من الناس المخاطر والأضرار التي تسببها منتجات البلاستيك (البولي اثيلين) سواء كانت أكياس أو ما يسمى بالمشمعات أو عبوات (دبات) أو أي شكل بلاستيكي كان .. فكلها منتجات لها أضرار عديدة على الإنسان والحيوان والبيئة

فقد بينت الدراسات أن المخلفات البلاستيكية التي لها عمر طويل مثل P.V.C لا يمكن التعامل معها كأي مخلفات صناعية أخرى، فهي تنتج أخطر السموم والغازات الضارة عند حرقها كالديوكسينات ومعادن ثقيلة ضارة تلوث مصادر الماء والتربة والهواء، كما أن دفنها في أعماق الأرض يلوث مصادر مياه الشرب الجوفية، وإلقاءها في البحار والمحيطات يدمر كامل الحياة البحرية.

ولكن وجد أن بعض هذه المخلفات يمكن السيطرة عليها بواسطة عملية التدوير، حيث تستخدم بعضها كوقود في محطات إنتاج الطاقة الكهربائية التقليدية ضمن شروط صناعية وبيئية صارمة، كما قد يتم إعادة تشكيل بعض أنواع البلاستيك لإنتاج سلع جديدة تستخدم لرفد الحياة العملية واليومية.

مخاطرها على الإنسان

اكدت الأبحاث العلمية أن المواد البلاستيكية تتسبب بحدوث عدد كبير من المشاكل الصحية على الكائنات الحية، نتيجة مكوناتها الأساسية وإلى المواد المضافة إليها أثناء عملية التصنيع والتشكيل.

ويعتبر المهندس صالح غيلان أمين عام جمعية حماية المستهلك ان المواد المضافة (المحسنات الكيميائية) التي تكسبها الصلابة المطلوبة أو المرونة أو اللون أو يجعلها مقاومة لتأثيرات الضوء والحرارة، أضف إلى ذلك أن التخلص من المواد البلاستيكية بالطرق التقليدية كالحرق والطمر ينجم عنه انبعاث عدد كبير من الغازات والمواد السامة، وفي مقدمتها الديوكسينات، مما يؤثر بشكل مباشر على الكائنات الحية والأحياء المائية.

وبينت الدراسات الميدانية أن مشكلة التلوث بالمواد البلاستيكية تعد من المشاكل البيئية المعقدة، فحجم تلك النفايات آخذ بالازدياد، كما تدل الدراسات أيضاً انه يتم إنتاج زهاء بليون كيس بلاستيكي في العالم سنوياً، وأن هذه الأكياس ينتهي بها المطاف في مقالب النفايات.

وكشفت التجارب المخبرية أن مادة فورمالدهايد اليوريا تتحلل عندما تتعرض لأشعة الشمس أو الحرارة، وهذا التحلل يحدث في الغالب جراء ملامسة الأطعمة والأشربة الساخنة لتلك المواد، وهذا التلوث الكيميائي الخطير ينتج عنه تسمم للأطعمة وحدوث مشاكل صحية معقدة، أهمها زيادة فرصة الإصابة بالعقم ومرض السرطان وخلل التوازن الهرموني في الجسم واضطرابات في الجهاز العصبي وخلل في القدرات العقلية وضعف المناعة.

ويحذر المهندس غيلان من استخدام أكياس البلاستيك أو النايلون، وكذلك أكواب البلاستيك لنقل أو حفظ أو تناول الأغذية أو الأشربة فيها، حيث تبين احتواء تلك المواد الغذائية الموجودة في البلاستيك على تراكيز مرتفعة من متبقيات البلاستيك، وبسبب سهولة ذوبان البلاستيك في المواد الدهنية في الجسم فإنها تستطيع التغلغل لداخل جسم الإنسان والتسبب بحدوث انعكاسات صحية خطيرة.

كما يأتي اخطر أضرار المواد البلاستيكية على الإنسان وفقا لغيلان من نواتج احتراق البلاستيك ، حيث أن حرق البلاستيك ينتج عنه ما يسمى (البوليمرات) وهذه النواتج يتعرض لها الإنسان عبر الاستنشاق وتسبب تأثيرات تحسسيه بسيطة الى شديدة بعد استنشاق أو ابتلاع المونمرات والسبب في ردة فعل الجلد عائد الى ردة فعل تحسسيه للجزيئات الصغيرة من هذه النواتج .

ويمكن التعرض للتأثيرات السامة للبلاستيك عن طريق الجهاز التنفسي باستنشاق نواتج حرق مخلفات القمائم أحد أهم الأسباب التي تؤدى الى تكون هذه المواد.

وبينت أبحاث عديدة أن الأطفال الخدج الذين يولدون قبل الشهر التاسع، ويقضون وقتاً طويلاً في الحاضنات، يتأثرون جداً من المواد البلاستيكية التي يتعرضون لها يومياً، لأن أجسامهم وخلاياهم في حالة نمو سريع وفي هذه المرحلة تكون الخلايا حساسة جداً لأية مادة سامة، وهكذا فالمواد السامة التي تدخل أجسامهم كثيرة . كذلك تتأثر الأجنة كثيراً من أية مادة سامة تتسرب إلى دم الأم، فالجنين، كما ذكرنا، حساس جداً لأية مادة سامة وقد تسبب له هذه المواد مشاكل صحية كثيرة.

أضرار بيئية

وبالانتقال للأضرار البيئية فإنها تتمثل في تأثير المواد البلاستيكية على المزروعات والأراضي الزراعية كون هذه المواد عند رميها في الأراضي الزراعية تسبب انسداد مسامات التربة ،الأمر الذي يمنع وصول المياه والهواء أو حتى الضوء إلى البذور أو النباتات الصغيرة مما يؤدي إلى موت هذه البذور أو النباتات وتصبح الأرض غير صالحة للزراعة خاصة إذا ما علمنا بأن هذه المواد صعبة التحلل في التربة وتحتاج إلى فترة زمنية طويلة للتحلل قد تتجاوز عشرات السنين . بالإضافة إلى سهولة انتشار وتطاير هذه المنتجات وخاصة الأكياس والمشمعات وتسببها بتشويه المناظر الجمالية للأشجار والحدائق العامة .

بالإضافة إلى ذلك فإن للمواد البلاستيكية تأثيرات كثيرة جداً على البيئة. فخلال تصنيع البلاستيك تنطلق مواد من المصانع تضر جداً بالصحة. وقد دلت على ذلك أبحاث عديدة أجريت على السكان الذين يقطنون أو يتواجدون قرب مصانع البلاستيك، كما أن حرق البلاستيك للتخلص منه يطلق غازات سامة جداً تضر بصحتنا، ولنذكر أن معظم البلاستيك لا يمكن إعادة تصنيعه، مثل الورق والزجاج ومواد أخرى. والطريقة الوحيدة المستعملة اليوم للتخلص منه هي الحرق، وهذه الطريقة تضر كثيراً بالبيئة وتسبب مشاكل صحية كثيرة.

وتستخدم المواد البلاستيكية في معظم مجالات الحياة، في الأغذية والأدوية والمستشفيات والأبنية ومجالات أخرى، وفي كل مجال لها تأثير ما على الصحة. فالمواد التي تستعمل لتغليف الأغذية تضر بالصحة، بسبب تسرب مواد سامة منها إلى الأغذية، والمواد المستعملة في المستشفيات مثل، أكياس البلاستيك والأنابيب والحقن تضر هي أيضاً، وكذلك المواد المستعملة في الأبنية. من الواضح أن البلاستيك موجود في كل مكان وفي كل مجال، لذلك فإن تأثيره كبير على صحتنا وهو يلاحقنا طيلة حياتنا.

ومن الموكد أن إنتاج هذه المواد أو انتشارها في الهواء الجوى وخاصة في مناطق مثل أمانة العاصمة التي تتميز بهواء جوى يرتفع فيه الضغط ويقل الأكسجين فإن سمية وخطورة هذه المواد سوف تتضاعف وتصبح سميتها عالية جداً .

بدائل

وعن البدائل المتاحة والممكنه للوقاية من إضرار المواد البلاستيكية يقول المهندس صالح غيلان يجب تشجيع استبدال أكياس البلاستيك بالأكياس الورقية مثل أكياس الخيش (الأزميل) أو الكتان الصديقة للبيئة ، واستخدام أكياس النايلون لعدة مرات إن أمكن لأن ذلك سيخفف من الطلب عليها وبالتالي سيوقف إنتاجها.

وكذا تقليل استعمالها من خلال تقنين استخدامها وإنتاجها ويمكن ذلك من خلال فرض ضرائب أو رسوم مرتفعة على إنتاجها. وإنتاج أكياس بلاستيكية وفق المواصفات والمعايير بحيث يتم إنتاج أكياس أكثر سماكة ومتانة وقابلة للتحلل في التربة دون أثر سلبي عليها.

وينبه غيلان من استخدام أوراق الجرائد في تغليف الأطعمة ،لاحتوائها أحباراً سامة لها أضرار خطيرة على الصحة العامة..

ويتم تصنيع أكياس البلاستيك من مادة البولي إثيلين وهي إحدى البولي مرات وهو عبارة عن سلسلة طويلة من ذرّات الكربون والهيدروجين، إذ تحتاج البيئة إلى مئات السنين لتفكيك هذه الروابط طبيعياً.

كما أن أكياس التسوّق وحدها تقضي على ملايين من الطيور البحرية سنويا بالإضافة إلى الآلاف من الثدييات البحرية وأعداد لا حصر لها من الأسماك حول العالم.

وتقدر الإحصائيات الدولية بأن ما يعادل 500 مليون من أكياس البلاستيك يتم استخدامها سنوياً في كافة دول العالم.

مشاريع المحليات.. عشوائية.. ومخالفات كبيرة

الثورة / تقرير / زكريا حسان

أكد تقرير رقابي وجود مخالفات كبيرة في تنفيذ المجالس المحلية للمشاريع الخدمية والتنموية من خلال صرف مبالغ اكبر من المعتمدة للمشروع وتنفيذ مشاريع غير معتمدة بالاضافة الى تنفيذ مشاريع دون إجراء المناقصات

تجاوز الموازنات

واوضح التقرير الرقابي التقييمي الذي نفذته وزارة الإدارة المحلية من خلال 40 فريقا ميدانياً توزعوا على 162 وحدة إدارية في 13 محافظة ظهور مخالفات في صرف مبالغ لمشاريع ليست استثمارية وصرفت لها مبالغ كبيرة وعدم التزام بعض المحافظات المستهدفة بالإجراءات السابقة للتعاقد بصورة كاملة ويتم تنفيذ معظم المشاريع بالممارسة أو الأمر المباشر ..مشيرا إلى أن بعض الوحدات الادارية عالجت نسبة الزيادة في تنفيذ المشاريع من الأرصدة المرحلة من السنة السابقة أومن خلال موازنات مشاريع أخرى متعثرة أو من إيرادات خاصة بالمحافظة مما يعد مخالفة صريحة للقانون معتبرا أن أسباب التجاوز في الصرف عما هو معتمد يرجع إلى مواجهته من الاعتمادات المرصودة للمشاريع المتعثرة والتي لم يتم استئناف العمل فيها من ناحية ومن الاعتمادات المتوفرة لدى أي محافظة مثل مواجهة الصرف من حيث التحسين من ناحية أخرى ، كما لوحظ أن بعض المحافظات تعتمد على نظام السلة (تنفيذ مشاريع على حساب مشاريع أخرى بحسب الأولوية لديهم.

وأشار التقرير الذي جاء خلاصة للمرحلة الأولى من حملة التفتيش الرقابية التي شملت أمانة العاصمة ،عدن ،تعز ،إب ،حضرموت ،المهرة ،الحديدة ، صنعاء ،ذمار ،المحويت ،حجة ، عمران ، ريمة إلى أن بعض المحافظات لم تصرف أي مبالغ مالية لمشاريع معتمدة وقيد التنفيذ وبعضها لا يوجد لها عقود تنفيذ....

وبين التقرير أن هناك مشاريع تنفذ خارج الخطة وغير معتمدة وبدون عقود وصرفت لها مبالغ كبيرة في عام 2012م وهو ما يعد مخالفة قانونية لأحكام المادة (46) من اللائحة المالية للسلطة المحلية التي نصت على أنه لا يجوز للوحدات الإدارية على مستوى المحافظات والمديريات الارتباط بأي مشروع أو نفقة غير معتمدة في الخطة والموازنة السنوية للوحدة الإدارية وعلى الرغم من ذلك فأن معظم المحافظات المستهدفة قامت بتنفيذ مشاريع من خارج الخطة والموازنة وعددها (919) مشروعاً وبمبلغ إجمالي (11.334.709.555) ريالاً وقد تم تنفيذها في جميع المحافظات باستثناء محافظة المهرة

حملة تفتيش

حملة التفتيش والرقابة التي نفذتها وزارة الادارة المحلية هدفت الى التأكد من قيام المجالس المحلية والهيئات الإدارية في الوحدات الإدارية المستهدفة من أداء مهامها واختصاصاتها وفقاً للقانون واللوائح المنفذة له ونقل الصلاحيات من المحافظات إلى المديريات والوقوف على مستوى تنفيذ الخطط والموازنات السنوية ، وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والتأكد من تطبيق الإجراءات النظامية في تنفيذ المشاريع التنموية في الوحدات الإدارية علاوة على الوقوف على حقائق ومؤشرات تعين الوزارة على تحديد مكامن القوة وجوانب الضعف والقصور في التناول الحكومي لحشد الدعم لنظام السلطة المحلية واللامركزية على المستويين المحلي والدولي والتعرف على مدى سلامة التحصيل والتوريد للموارد المالية المحلية والواجبات الزكوية ومدى الاهتمام بتنظيم وترتيب وحفظ الوثائق في الوحدات الإدارية المستهدفة

غياب التنسيق

واكد التقرير وجود مشاريع تنفذ عبر عدة جهات منها صناديق التنمية الاجتماعية ومشروع الاشغال ..وغيرها دون التنسيق مع السلطة المحلية بالمديريات ..مشيرا الى ان عددا من المحافظات لم تعلن عن مشاريع معتمدة في مناقصات عامة في عام 2012م وكان من المفترض استغلال المبالغ المرصودة لها وفقاً للتشريعات النافذة علاوة على أن هناك مديريات لا تمارس فيها لجنه المناقصات واللجان المتفرعة عنها أعمالها لعدم نقل الصلاحيات إليها و بعض المديريات على مستوى المحافظات المستهدفة لا توجد فيها لجان متفرعة من لجان المناقصات بحجة عدم وجود الكادر الفني وعدم الالمام بقانون المناقصات والمزايدات

وبحسب التقرير فان إجمالي عدد المشاريع المعتمدة كمشاريع جديدة في الوحدات الإدارية المستهدفة لعام 2012م (1097) مشروعاً بمبلغ إجمالي (11.765.841.000) ريال في حين بلغ إجمالي عدد المشاريع المعتمدة قيد التنفيذ لعام 2012م للمحافظات المستهدفة (3448) مشروعاً بمبلغ إجمالي (32.374.864.129) ريالاً وهناك تفاوت كبير في نسب التنفيذ من محافظة الى أخرى وهناك تجاوز في الصرف عن الموازنة المعتمدة للمشاريع وصلت في محافظة المهرة إلى 124 % وفي حضرموت الى 111 %

وتطرق إلى أن الوحدات الإدارية صرفت مبالغ مالية مقابل ضيافات وصرفيات أخرى من بند المشاريع على الرغم من انه لا يجوز استخدام أي اعتمادات في غير الغرض المخصص له في الموازنة عملاً بالمادة (43) من القانون المالي والمادة (47) من اللائحة المالية للسلطة المحلية .

المعدات

بينت نتائج التفتيش الميداني بأنه لم ترد أي بيانات حول الآلات والمعدات المملوكة للمجالس المحلية (وحدات الشق) التي تقوم الوزارة بصرف قطع غيار لها ، وإرسال مهندسين لتركيبها ،ويرجع ذلك إلى أن بعضاً من المعدات مسيطر عليها من أشخاص ووجاهات اجتماعية وخاصة في محافظات (حجة ، عمران ،ذمار ،إب ،تعز ،صنعاء) كما بينت عدم وجود أية خطة أو لائحة تنظم تشغيل وصيانة هذه المعدات ... موضحة أنه على الرغم من صرف قطع غيار لبعض الآلات المملوكة للمجالس المحلية لم يتم تركيبها بسبب عدم شراء بقية قطع الغيار غير المتوفرة لدى الوزارة كم في محافظات (حجة ، ريمة ،تعز ،ذمار) مما يتسبب بفقدان هذه القطع .

حملة ميدانية للتوعية بأضرار ومخاطر الفساد وسبل مكافحته

وزيرة حقوق الإنسان تدعو إلى تحسين أوضاع الإصلاحيات وأماكن التوقيف

الثورة / ابراهيم الاشموري

تنفيذ وزارة حقوق الإنسان حاليا نزولا ميدانيا للإصلاحيات ومراكز التوقيف الاحتياطية على مستوى الجمهورية لتلمس أوضاع نزلاء الإصلاحيات ومراكز التوقيف ومساعدة المختصين في حل القضايا المتعلقة بحقوق السجناء والمحتجزين..

وتهدف عملية النزول الميداني التي تنفذها لجنة التفتيش الميداني المنبثقة عن وزارة حقوق الإنسان والضابطة القضائية وبإشراف النائب العام عمل استقصاء عن حالة المعسرين ممن أمضوا مدة العقوبة ومازالوا في أماكن التوقيف لعدم قدرتهم على سداد ما عليهم من مبالغ مالية لدائنيهم ورفع أسمائهم إلى اللجنة العليا للنظر في أحوالهم ورعايتهم تمهيداً لتسديد ما عليهم من التزامات للغير من قبل الدولة وفاعلي الخير والإفراج عنهم.

ودعت وزيرة حقوق الإنسان حوريه مشهور إلى تحسين أوضاع الإصلاحيات وأماكن التوقيف والتي تفتقر بعضها لأدنى مقومات العيش وخاصة في المناطق الحارة والتي تعاني من اكتضاض كبير..وقالت :"إن السجن للتهذيب لا للتعذيب".

من جانبه أوضح رئيس وحدة الشفافية ومكافحة الفساد بالوزارة عبدالرحمن دائل أثناء متابعة قرار الإفراج عن ستة مسجونين في الإصلاحية المركزية بمحافظة ذمار أن الوزارة ستقوم في الأيام القادمة وبتوجيه من وزيرة حقوق الإنسان بتولي الإفراج عن ستة من المعسرين ممن قضوا فترة أحكامهم ولم يتمكنوا من سداد ما عليهم للغير.

داعيا رجال الخير والتجار إلى تكاتف الجهود لمساندة الوزارة في التعاون مع الموقوفين والإفراج عن أكبر عدد ممكن منهم..مشيرا إلى أن الوزارة بصدد الإفراج عن أربعين سجينا معسراً من مختلف محافظات الجمهورية.

وقال دائل أنه يشترط لتقديم المساعدة للسجناء المعسرين أن يكونوا قد أمضو عاماً كاملاً من العقوبة المقرّرة في الاصلاحية ، وأن لا تزيد قيمة المبلغ المحكوم بموجبه عن ثلاثة ملايين ريال يمني اي ما يماثل 15 ألف دولار ،ولا تتجاوز قيمة الحقّ الخاص 300 ألف ريال أي 1500 دولار ،وأن يكون من غير المشمولين بأحكام المسار سابقة.

من جانب آخر تنفذ حالياً في العاصمة صنعاء حملة توعوية بأضرار ومخاطر الفساد على الإنسان والوطن اليمني برعاية وزيرة حقوق الإنسان حورية مشهور.

وتهدف الحملة التي من المقرر أن تشمل جميع المحافظات اليمنية إلى حث وتوعية المجتمع بالعمل على مكافحة الفساد ومحاربته كواجب وطني وديني.

وتتضمن فعاليات الحملة لوحات دعائية إرشادية كبيرة في شوارع العاصمة صنعاء تتحدث في مجملها عن قضايا الفساد ومخاطره وضرورة محاربته.

وتشغل اليمن مراتب متأخرة في مؤشرات الشفافية والفساد العالمية حيث تعد واحدة من أسوأ بلدان العالم في الشفافية، حسب آخر تقرير لمنظمة الشفافية العالمية.

ووفقا لتقرير أصدرته منظمة صحفيات بلا قيود التي ترأسها الناشطة اليمنية توكل كرمان فإن نصف ميزانية اليمن يلتهمها الفساد.

وقال: عبدالرحمن دائل، رئيس وحدة الشفافية ومكافحة الفساد بوزارة حقوق الإنسان مسؤول الحملة أن الحملة التي تنفذ حالياً في العاصمة هي بداية لحملات سوف تستهدف جميع المحافظات اليمنية.

وأكد أن الفساد أصبح أحد أخطر المشاكل التي تواجهها البلاد، وتتطلب تكاتفاً مجتمعياً وعملاً توعوياً تجاهه بما يسهم في الحد منه والقضاء عليه.

وأشار إلى أن الفساد يلتهم مليارات الريالات، ويعيق أي تقدم أو تحسن اقتصادي أو أمني في البلاد ..مشددا على ضرورة تكاتف جهود الجميع لمواجهته، مؤكداً أن وزيرة حقوق الإنسان قد وجهت فريق العمل الخاص بالحملة من حقوقيين وقانونين وصحفيين ومشرفين بتنفيذ المرحلة الثانية من حملة مكافحة الفساد والذي بدأ بإعداد تكاليف العمل لكل محافظة على حدة حيث تم اختيار فريق العمل من جميع الفئات مشيراً إلى أنه يتم حالياً استكمال إعداد بقية الفرق الميدانية حسب توجيهات وزيرة حقوق الإنسان.

وأضاف دائل أن الحملة ستشمل عقد ورش عمل وحلقات نقاشية توعوية تستهدف جميع أبناء الشعب وتوعيتهم حول أخطار وأضرار الفساد وطرق مكافحته ويتم تنفيذها على ثلاث مراحل حتى نهاية العام الجاري.

وأشار الى أنه سيتم الخروج خلال فعاليات الحملة بعدد من التوصيات من كل محافظة يتم طباعتها في كتيب خاص وتوزيعه على كافة الجهات والمنظمات العاملة في اليمن.

يذكر أن هذه الحملة التي تنفذها وزارة حقوق الإنسان ممثلة بوحدة الشفافية ومكافحة الفساد بالوزارة تنفذ برعاية رئيس الجمهورية وبإشراف مباشر من رئيس مجلس الوزراء ووزيري حقوق الإنسان والشؤون القانونية وبدعم من رجال أعمال ومنظمات دولية.

409 مليارات ريال حجم الانفاق على قطاع التعليم في اليمن

ارتفاع عدد المدارس إلى 17065 حتى 2013 و471 مدرسة مغلقة مؤقتا

الثورة / تقرير / افتكار القاضي

شهد قطاع التعليم في اليمن بمختلف مستوياته اهتماماً كبيراً من قبل الدولة والحكومات المتعاقبة انطلاقاً من قاعدة أن التعليم هو أساس التطور والنهوض لأي مجتمع من المجتمعات. حيث تزايد حجم الإنفاق الحكومي على هذا القطاع من عام لآخر ،وخصوصا في السنوات الخمس الماضية، إذ ارتفع إجمالي الإنفاق العام على التعليم من (294) مليار ريال في عام 2008م إلى (409.4) مليار ريال في عام 2012، منها 315 مليار ريال على التعليم العام ،فيما ارتفعت نسبة نمو الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق العام من (16.8 %) في العام 2008 إلى (22 %) حتى نهاية العام 2012م. ،منها 14 % نسبة النمو على التعليم العام

ولإعطاء اهتمام اكبر في الجانب الاستثماري فقد حقق التعليم العام وفقا للدكتور سيلان العبيدي- أمين عام المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، نموا اكبر في متوسط سنوي قدره 14.4 % وذلك لإقرار استراتيجية التعليم العام (أساسي ، ثانوي، رياض أطفال ،محو أمية)بالاضافة إلى ايلاء اهتمام اكبر بالجوانب النوعية والإصلاح المؤسسي

وبتحليل تركيب الإنفاق على التعليم العام يتبين أن المرتبات تحتل 85.1% من إجمالي النفقات على قطاع التعليم العام.

ووفقا لمؤشرات التعليم في اليمن الذي صدر مؤخرا عن المجلس الأعلى لتخطيط التعليم فقد أدى ذلك التوسع في التمويل إلى اتساع خارطة التعليم ومؤسساته جغرافياً حيث شهد التعليم نمواً مطرداً في إعداد المنشآت التعليمية والبالغة 17065 منشأة تعليمية حكومية على مستوى الجمهورية منها 16445 مدرسة عاملة وقيد التشييد و471 مدرسة مغلقة مؤقتا و 86 مدرسة مغلقة نهائيا ، حيث تشكل نسبة المباني العاملة والعاملة قيد التشييد 69.3 % من اجمالي عدد المدارس ..

وأرجع العبيدي أسباب الاغلاق المؤقت لهذه المدارس إلى عدم توفر المدرسين ووجود مبان قديمة بالإضافة الى الحاجة إلى صيانة وترميم كلي ..رافقت هذه الزيادة في عدد المنشآت التعليمية زيادة في عدد الطلاب الملتحقين حيث وصل عدد الملتحقين بالتعليم العام (أساسي ،ثانوي) إلى (5347669) طالباً وطالبة حتى نهاية العام 2012 منهم 2278708 إناث مقارنة بـ 4977578 عام 2009 منهم 2035287 إناث وبنسبة نمو 5.91 % على المستوى الحكومي فيما يشكل نسبة الملتحقين في التعليم الأهلي والخاص والأجنبي ما نسبته 12.1%

وبموازاة ذلك ارتفع عدد القوى العاملة في مختلف وظائف الإدارة التعليمية والفنية والتدريب إلى 264816 موظفا وموظفة حتى 2012 منهم 188.536 ذكور و 76280 إناث وبمعدل نمو سنوي 1.88 % .

وفيما يتعلق بعدد المعلمين من العدد الكلي الإجمالي للقوى العاملة في التعليم بلغ عدد المعلمين العاملين في التعليم العام إلى 221233 معلما ومعلمة منهم 156044 ذكور و 65189 إناث حتى نهاية 2012 حيث تشكل نسبة الإناث 29.4 %.